الدكتور فيصل كرمات
أستاذ القانون الخاص بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس
الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية
إطار سابق بوزارة العدل

مسؤولية مهنيي القانون والقضاء

الجزء الأول

المسؤولية القانونية للمحامين
المسؤولية القانونية للعدول
المسؤولية القانونية للمحكمين

تقديم

الدكتور عزالدين الماحي
دكتور في الحقوق
محام عام بمحكمة النقض
ملحق برئاسة النيابة العامة

الفهرس

تصدير الدكتور عز الدين الماحي 5

تقديم عام 7

مقدمة الجزء الأول 13

الباب الأول
المسؤولية القانونية للمحامين

المحور الأول: المسؤولية المدنية للمحامين والآثار المترتبة عنها 21

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للمحامي وأركان قيامها 21

الفقرة الأولى: طبيعة المسؤولية المدنية للمحامي 22

أولا: الأساس العقدي للمسؤولية المدنية للمحامي 23

ثانيا: قيام المسؤولية المدنية للمحامي على أساس تقصيري 28

الفقرة الثانية: طبيعة التزام المحامي والأركان العامة لقيام مسؤوليته المدنية 32

المطلب الثاني: أهم الآثار القانونية المترتبة عن المسؤولية المدنية

أولا : الطبيعة القانونية لالتزام المحامي 33

ثانيا: الأركان العامة لقيام المسؤولية المدنية للمحامي 37

للمحامي 41

الفقرة الأولى: دعوى المسؤولية المدنية في مواجهة المحامي والتعويض المترتب عنها 41

أولا: شروط وإجراءات إقامة دعوى المسؤولية المدنية للمحامي 42

ثانيا: التعويض كأثر قانوني لثبوت مسؤولية المحامي 45

الفقرة الثانية: حدود المسؤولية المدنية للمحامي والضمانات القانونية المقررة للتخفيف منها 51
أولا: دفع المحامي بعدم قيام مسؤوليته المدنية 52
ثانيا: الحد من المسؤولية المدنية للمحامي من خلال آليتي التعديل والتأمين 55
المحور الثاني: المسؤولية الجنائية والتأديبية للمحامي وآثارهما القانونية 61
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للمحامي بين مقتضيات القانون المنظم لمهنته وأحكام القانون الجنائي 62
الفقرة الأولى: جريمة إفشاء المحامي للسر المهني 63
أولا: إخلال المحامي بالسر المهني والجزاء المترتب عند ثبوت ذلك 63
ثانيا: نطاق مسؤولية المحامي في الحفاظ على السر المهني 66
الفقرة الثانية: الجرائم الأخرى التي قد يرتكبها المحامي والآثار القانونية المترتبة على مسؤوليته الجنائية 69
أولا: بعض الجرائم الأخرى التي قد يرتكبها المحامي أثناء ممارسة مهامه 70
ثانيا: أهم الآثار القانونية المترتبة على المسؤولية الجنائية للمحامي في ظل حصانته القانونية 74

المطلب الثاني: المسؤولية التأديبية ودورها في ضمان التزام المحامي بأخلاقيات مهنته 80
الفقرة الأولى: المخالفات التأديبية للمحامي والمسطرة المقررة لمتابعته 81
أولا: المخالفات المؤدية إلى المتابعة التأديبية للمحامي 82
ثانيا: المتابعة التأديبية للمحامي وإجراءات التحقيق المقررة بحقه 88

الفقرة الثانية: العقوبات التأديبية والضمانات المخولة للمحامي أثناء متابعته..... 92
أولا: العقوبات التأديبية المقررة في حق المحامي المخالف..... 92
ثانيا: أهم الضمانات المقررة للمحامي جراء قيام مسؤوليته التأديبية..... 98

الباب الثاني
المسؤولية القانونية للعدول

المحور الأول: المسؤولية المدنية للعدول وآثارها القانونية..... 107
المطلب الأول: طبيعة المسؤولية المدنية للعدول..... 107
الفقرة الأولى: المسؤولية العقدية للعدول..... 108
الفقرة الثانية: المسؤولية التقصيرية للعدول..... 110
المطلب الثاني: قيام دعوى المسؤولية المدنية للعدول وآثارها..... 111
الفقرة الأولى: إجراءات رفع الدعوى المدنية..... 111
الفقرة الثانية: آثار قيام دعوى المسؤولية المدنية للعدول..... 113
المحور الثاني: المسؤولية الجنائية والتأديبية للعدول وآثارهما القانونية..... 115
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للعدل وآثارها القانونية..... 115
الفقرة الأول: أساس المسؤولية الجنائية للعدول..... 115
الفقرة الثانية: آثار قيام المسؤولية الجنائية..... 120
المطلب الثاني: المسؤولية التأديبية للعدل وآثارها..... 121
الفقرة الأولى: المسؤولية التأديبية للعدول..... 121
الفقرة الثانية: آثار قيام المسؤولية التأديبية للعدل..... 127

الباب الثالث
المسؤولية القانونية للمحكمين

المحور الأول: المسؤولية المدنية للمحكم من حيث طبيعتها وآثارها القانونية..... 135

المطلب الأول: التكييف القانوني لمسؤولية المحكم المدنية وأركان قيامها 136
الفقرة الأولى: طبيعة المسؤولية المدنية للمحكم 137
أولا: الأساس العقدي للمسؤولية المدنية للمحكم 137
ثانيا: قيام المسؤولية المدنية للمحكم على أساس تقصيري 140
الفقرة الثانية: الأركان العامة لقيام المسؤولية المدنية للمحكم 142
أولا: ركن الخطأ في المسؤولية العقدية والتقصيرية للمحكم 142
ثانيا: الضرر والعلاقة السببية كركنين لقيام مسؤولية المحكم 143
المطلب الثاني: أهم الآثار القانونية للمسؤولية المدنية للمحكم في ضوء القواعد العامة وقانون التحكيم 146
الفقرة الأولى: الجزاءات القابلة للتطبيق على المحكم جراء قيام مسؤوليته المدنية 147
أولا: التعويض كأثر قانوني لثبوت مسؤولية المحكم المدنية وكآلية لجبر الضرر في ظل قصور دعوى البطلان 147
ثانيا: تجريح المحكم وعزله 150
الفقرة الثانية: المسؤولية المدنية للمحكم بين قواعد الإثبات والنفي وآليتي التعديل والتأمين 153
أولا: إثبات مسؤولية المحكم والحالات الموجبة لنفيها 153
ثانيا: الحد من المسؤولية المدنية للمحكم من خلال الإرادة التعاقدية والتأمين ضد الأخطاء التحكيمية 155
المحور الثاني: نطاق المسؤولية الجنائية والتأديبية للمحكم والآثار القانونية المترتبة عنها 161
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للمحكم وآثارها القانونية 161
الفقرة الأولى: بعض الجرائم المرتكبة من قبل المحكم أثناء ممارسة مهامه التحكيمية 162
أولا: جريمة إفشاء السر المهني 162

ثانيا: حالة ارتكاب المحكم لجريمة الرشوة 165
الفقرة الثانية: أهم الآثار المترتبة على قيام المسؤولية الجنائية للمحكم 166
أولا: الجزاءات المترتبة على المحكم في حالة ثبوت مسؤوليته الجنائية .. 167
ثانيا: إقامة الدعوى المدنية التابعة ضد المحكم إلى جانب الدعوى العمومية وحالات سقوط مسؤوليته 170
المطلب الثاني: المسؤولية التأديبية كوسيلة لتوجيه وتقويم سلوك المحكمين 172
الفقرة الأولى: مدى توافق المسؤولية التأديبية مع عمل المحكم في ظل تعدد النظم القانونية المنظمة لها 173
أولا: إشكالية تنظيم المسؤولية التأديبية للمحكمين 173
ثانيا: أبرز التحديات أمام إرساء نظام تأديبي موحد يخضع له جميع المحكمين 175
الفقرة الثانية: المخالفات الموجبة لقيام المسؤولية التأديبية للمحكم والعقوبات المترتبة عنها 176
أولا: المخالفات الموجبة للعقوبات التأديبية وفق مركز التحكيم والوساطة CMAC 178
ثانيا: إجراءات المساءلة التأديبية والعقوبات المترتبة عن مخالفة المحكمين لواجباتهم المهنية 181
خاتمة 185
قائمة بأهم المراجع 187
الفهرس 195

نبذة عن المؤلف

الدكتور فيصل كرمات

* أستاذ القانون الخاص بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس.
* حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة ابن زهر اكادير.
* إطار سابق بوزارة العدل.
* منتدب قضائي من الدرجة الثانية بالمحكمة الابتدائية بانزكان سابقا.
* منتدب قضائي من الدرجة الثانية بالمحكمة الابتدائية بامنتانوت سابقا.
* حاصل على شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة.
* رئيس المركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية.
* عضو مختبر القانون والشريعة والمجتمع، الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل.
* عضو فريق البحث الدراسات القانونية والقضائية المعاصرة بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس.
* عضو الفريق البيداغوجي لماستر القانون وتكنولوجيا المعلومات بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس.
* عضو مختبر الأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والقضائية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي.
* عضو فريق البحث القانون المدني والعقاري بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي.
* عضو الفريق البيداغوجي لماستر القانون المدني والمعاملات الالكترونية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي.
* عضو اللجنة العلمية لمجلة القانون والاعمال الدولية.
* عضو اللجنة العلمية لمجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية.
* عضو المكتب التنفيذي لمركز سوس ماسة للدراسات القانونية والقضائية المعاصرة
* رئيس اللجنة العلمية لودادية موظفي العدل بالمحكمة الابتدائية بانزكان سابقا.
* رئيس اللجنة العلمية لودادية موظفي العدل بالمحكمة الابتدائية بامنتانوت سابقا.

تأليف وتنسيق الكاتب

* مؤسسة الصلح الزجري كبديل من بدائل الدعوى العمومية
* قانون الشغل في ضوء التحولات الرقمية والتكنولوجية
* الأسرة والتعليم في زمن كورونا: قراءات متقاطعة

مطبعة الأمنية الرباط

الثمن : 90 درهم

9 789920 251068